

كشفت صحيفة الجارديان أنها اطلعت على وثيقة سرية تشرح كيف سُمح لضباط جهازى الأمن الداخلى (أم آى 5) والأمن الخارجى (أم آى 6) البريطانيين، بانتزاع معلومات من سجناء تعرضوا للتعذيب فى الخارج. وقالت الصحيفة: "سياسة الاستجواب التى يُعتقد أن تفاصيلها حساسة جداً إلى درجة أنه لم يتم تسليمها للتحقيق الحكومى بدور المملكة المتحدة بعمليات التعذيب والترحيل القسرى للمشتبهين الإرهابيين، أو عزت لكبار ضباط المخابرات البريطانية موازنة أهمية المعلومات المطلوبة مع مقدار الألم الذى من المتوقع أن يعاني منه السجن، وظلت سارية المفعول لمدة عقد من الزمان تقريباً، وحتى يوليو الماضى، حين أمرت الحكومة الائتلافية بإعادة صياغتها". وأضافت الصحيفة البريطانية: "نسخة مسربة من السياسة السرية أظهرت أن كبار ضباط المخابرات والوزراء أبدوا خشيتهم من أن الجمهور البريطانى سيكون أكثر عرضة لهجوم إرهابى إذا ما أصبح الإسلاميون على علم بوجودها، وأقرت بأن ضباط (أم آى 5) و(أم آى 6) يمكن أن ينتهكوا قوانين المملكة المتحدة والقانون الدولى من خلال طلب الحصول على معلومات من سجناء تحتجزهم وكالات استخبارات أجنبية لها سجل باستخدام التعذيب". وأشارت الصحيفة إلى أن سياسة الاستجواب السرية تم تمريرها لأول مرة إلى ضباط جهازى (أم آى 5) و(أم آى 6) العاملين فى أفغانستان، فى يناير 2002، لتمكينهم من مواصلة استجواب سجناء كانوا على علم بتعرضهم لمعاملة سيئة على أيدي أفراد من الجيش الأمريكى.

وقالت الجارديان: "هذه السياسة تم توسيعها عام 4002، بعد أن صار واضحاً أن عدداً كبيراً من المسلمين البريطانيين صار أكثر راديكالية بعد غزو العراق، وكان يخطط لشن هجمات ضد بريطانيا، وتم تعديلها عام 6002، أثناء التحقيق بمؤامرة مشبوهة لتفجير طائرات ركاب فوق المحيط الأطلسي". وأضافت: "النائب بول مورفي كشف صحيفة الجارديان أنها اطلعت على وثيقة سرية تشرح كيف سُمح لضباط جهازى الأمن الداخلى (أم آى 5) والأمن الخارجى (أم آى 6) البريطانيين، بانتزاع معلومات من سجناء تعرضوا للتعذيب فى الخارج.

وقالت الصحيفة: "سياسة الاستجواب التى يُعتقد أن تفاصيلها حساسة جداً إلى درجة أنه لم يتم تسليمها للتحقيق الحكومى بدور المملكة المتحدة بعمليات التعذيب والترحيل القسرى للمشتبهين الإرهابيين، أو عزت لكبار ضباط المخابرات البريطانية موازنة أهمية المعلومات المطلوبة مع مقدار الألم الذى من المتوقع أن يعاني منه السجن، وظلت سارية المفعول لمدة عقد من الزمان تقريباً، وحتى يوليو الماضى، حين أمرت الحكومة الائتلافية بإعادة صياغتها". وأضافت الصحيفة البريطانية: "نسخة مسربة من السياسة السرية أظهرت أن كبار ضباط المخابرات والوزراء أبدوا خشيتهم من أن الجمهور البريطانى سيكون أكثر عرضة لهجوم إرهابى إذا ما أصبح الإسلاميون على علم بوجودها، وأقرت بأن ضباط (أم آى 5) و(أم آى 6) يمكن أن ينتهكوا قوانين المملكة المتحدة والقانون الدولى من خلال طلب الحصول على معلومات من سجناء تحتجزهم وكالات استخبارات أجنبية لها سجل باستخدام التعذيب". وأشارت الصحيفة إلى أن سياسة الاستجواب السرية تم تمريرها لأول مرة إلى ضباط جهازى (أم آى 5) و(أم آى 6) العاملين فى أفغانستان، فى يناير 2002، لتمكينهم من مواصلة استجواب سجناء كانوا على علم بتعرضهم لمعاملة سيئة على أيدي أفراد من الجيش الأمريكى.

وقالت الجارديان: "هذه السياسة تم توسيعها عام 4002، بعد أن صار واضحاً أن عدداً كبيراً من المسلمين البريطانيين صار أكثر راديكالية بعد غزو العراق، وكان يخطط لشن هجمات ضد بريطانيا، وتم تعديلها عام 6002، أثناء التحقيق بمؤامرة مشبوهة لتفجير طائرات ركاب فوق المحيط الأطلسي". وأضافت: "النائب بول مورفي، الوزير السابق فى حكومة حزب العمال، والذى رأس اللجنة البرلمانية لشئون الأمن والاستخبارات المشرفة على عمل وكالات الاستخبارات البريطانية عام 6002، رفض التعليق على سياسة الاستجواب السرية".

وكان محتجزون معظمهم من البريطانيين، قد شكوا من قيام ضباط من جهازى (أم آى 5) و(أم آى 6) باستجوابهم بعد تعرضهم للتعذيب من قبل مسؤولين استخباراتيين فى باكستان وبنجلادش وأفغانستان ومعتقل جواتانامو، وجرى احتجاج بعضهم بطلب من الاستخبارات البريطانية، الوزير السابق فى حكومة حزب العمال، والذى رأس اللجنة البرلمانية لشئون الأمن والاستخبارات المشرفة على عمل وكالات الاستخبارات البريطانية عام 6002، رفض التعليق على سياسة الاستجواب السرية.

وكان محتجزون معظمهم من البريطانيين، قد شكوا من قيام ضباط من جهازى (أم آى 5) و(أم آى 6) باستجوابهم

بعد تعرضهم للتعذيب من قبل مسؤولين استخباراتيين في باكستان وبنجلادش وأفغانستان ومعتقل جوانتانامو، وجرى
احتجاز بعضهم بطلب من الاستخبارات البريطانية

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 06/08/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com